إيران تحاول شراء مصفاة سويسرية تملكها شركة ليبية

نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مصادر «أنّ شركة «بترو فرهنك» للاستثمارات النفطية ومجموعة «غدير» الإستثمارية الإيرانيتين أعربتا رسمياً عن رغبتهما في شراء مصفاة في مدينة كولومبي السويسرية تملكها شركة «تام أويل سويس» الليبية. وقال شتيفان تراكسلر الأمين العام لشركة «تام أويل سويس» إنّ الشركة رفضت حتى الآن كلّ العروض لشرائها، مؤكداً أنّ أحد العروض رُفض لأنه من دولة عليها عقوبات، من دون أن يذكر اسمها. لكنّ شركتي «بترو فرهنك» و«غدير» لم تفقدا الأمل في وضع اليد على المصفاة، وهما تدرسان خيارات أخرى بينها شراء أسهم فيها أو تأجيرها من دون استملاكها، بحسب المصادر.

وتستطيع إيران، بموجب اتفاقيات المرور الدولية، إيصال نفطها الخام إلى المصفاة بواسطة أنبوب يبدأ من ميناء جنوى في إيطاليا واستغلال اشتناءات في حظر التعامل النفطي مع إيران أتاحت لشركة «إيني» الإيطالية العملاقة استيراد النفط الإيراني إلى إيطاليا، كما قال مصدر مطلع على الصفقة لصحيفة وول ستريت جورنال. إذ سُمح لشركة «إيني» باستيراد النفط الإيراني الخام تعويضاً عن أعمال نفذتها سابقاً في إيران بموجب استثناء الشركة من الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على استيراد النفط الإيراني. وبعد سنوات من العقوبات والقيود على صادرات إيران النفطية والاستثمار في الصناعة النفطية الإيرانية، تحاول طهران استعادة الزبائن الذين فقدتهم خلال هذه الفترة. وفي حالة شراء مصفاة «تام أويل سويس» الليبية، فإنها ستكون قادرة على تكرير 63 ألف برميل في اليوم وتغطية 20 في المئة من سوق المنتجات النفطية في سويسرا.

وعُرضت المصفاة للبيع العام الماضي بعد الخسائر التي تكبدتها، بسبب ركود قطاع المصافي في أوروبا. وقال مصدر آخر مطلع على التحرك الإيراني إنّ «بترو فرهنك» ومجموعة «غدير» كانتا تخططان لإمداد المصفاة بكمية من النفط المخصّص لهما من شركة النفط الوطنية الإيرانية في حدود 300 ألف برميل في اليوم.

وأضاف المصدر أنّ شركات إيرانية أخرى تدرس القيام بعمليات استملاك مصاف أخرى في أوروبا، وهو تحرك سيصبح أسهل بعد رفع العقوبات، ويُسمح لسويسرا غير العضو في الاتحاد الأوروبي باستيراد النفط الخام الايراني. وقالت المصادر نفسها إنّ شركة النفط الوطنية الإيرانية لم تكن طرفاً في التحرك الأخير لشراء مصفاة «كولومبي» ولكنها أُبقيت على اطلاع على سير المحادثات ودعمتها. وقال متحدث باسم الحكومة المحلية للمنطقة التي تعمل فيها المصفاة إنّ بلداً نفطياً من الشرق الأوسط أجرى مفاتحات أولية لشراء المصفاة، لكنه امتنع عن إعطاء تفاصيل أخرى.

وقد انخفضت صادرات إيران النفطية إلى مليون برميل بسبب العقوبات، لكنها أكدت أنها تستطيع أن تضاعف الكمية إلى مليوني برميل بعد رفعها.

أبو سليمان: لبنان يستفيد من الاتفاق النووي

أكد الخبير المالي وليد أبو سليمان أنّ أولى تداعيات الاتفاق النووي النهائي، تحرير الأموال الإيرانية المجمّدة في المصارف الغربية، إضافة الى دخول طهران الأسواق المالية، ما يسمح لها أيضاً بالاستدانة، وهذا ما سيزيد من تبادلها التجاري مع دول المنطقة.

وأشار أبو سليمان في تصريح أمس إلى نتائج أخرى وهي فتح أبواب إيران للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أبدى العديد من الشركات العالمية رغبته في الاستثمار، ومنها شركة «ايرباص» التي تطمح الى تجديد الأسطول الجوي الإيراني.

ولفت الى أنّ دخول ايران السوق النفطية سيكون له تأثيره ايضاً، كونها كانت تصدر 40 في المئة فقط من إنتاجها النفطي، بينما يمكن لها بعد توقيع الاتفاق تصدير كلّ إنتاجها في حال أرادت ذلك. واعتبر ان لبنان سيكون من الدول المستفيدة اقتصادياً من هذا الاتفاق لأنّ منتجاته الصناعية والزراعية ستستفيد من انفتاح السوق الإيراني الاستهلاكي الضخم جداً.

مقرضو أوكرانيا لا يعتزمون شطب ديونها

يعمل حالياً حملة السندات السيادية الأوكرانية على إعداد خطة تهدف إلى إعادة هيكلة ديون كييف، رافضين فكرة شطب أية ديون خارجية عليها.

وذكرت وكالة «بلومبرغ» أنّ الخطة التي يعمل خمسة من أكبر حملة السندات الأوكرانية على إعدادها والتي وفرت لكييف سيولة تقدر بـ 10 مليار دولار، لا تنطوي على فكرة شطب أية ديون، في الوقت نفسه تسعى الحكومة الأوكرانية إلى تغيير شروط الاقتراض للبلاد.

وتحتاج أوكرانيا إلى التوصل إلى تسوية مع مقرضيها، بحلول نهاية شهر أيار المقبل، كشرط للحصول على الشريحة التالية من المساعدات المالية التي يقوم «صندوق النقد الدولي» بتوفيرها.

ودعت وزيرة المالية الأوكرانية ناتاليا ياريسكو في الآونة الأخيرة إلى شطب جزء يقدر بـ 15 مليار دولار من ديون أوكرانيا الخارجية، الأمر الذي أغضب مقرضي أوكرانيا الغربيين.

وقلل رئيس قسم الأسواق الناشئة لدى شركة «Rogge Global Partners PLC» مايكل غانسكي من فرصة التوصل إلى تسوية بين المقرضين والحكومة الأوكرانية دون إجراء شطب للديون، حيث قال إنّ المقرضين سيحاولون التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الأوكرانية دون شطب الديون، ولكن في الواقع أنه من غير المرجح أن ينجحوا في ذلك.

وبلغ الدين الخارجي لكييف، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، مستويات قياسية في حين أنّ المؤشرات الاقتصادية آخذة بالهبوط.

وتمر أوكرانيا، التي تقع على حافة الإفلاس، بأزمة سياسية حادة تؤثر على اقتصادها وميزانيتها، حيث تعول السلطات على تحسين الوضع الاقتصادي عبر الاقتراض الخارجي.

باكستان تنسحب ... (تتمة ص1)

وأخيراً رسا حوار حزب الله – تيار المستقبل على موعد الثلاثاء 14 نيسان المقبل، بعدما تمّ التسويف في تحديده، على خلفية حرب البيانات التي اشتعلت بينهما. وأكد رئيس مجلس النواب نبيه بري «أنّ الحوار قائم ودائم لتحقيق كلّ ما هو في مصلحة لبنان وبإصرار من الطرفين والجلسة المقبلة كانت وهي باقية بعد العطلة مباشرة».

موقف دولي داعم للحوار

وتؤكد مصادر مطلعة في 8 آذار لـ«البناء» «أنّ حزب الله متمسك بالحوار، وأنّ هناك موقفاً دولياً داعماً لهذا الحوار، عبّر عنه كلّ من الموفد الفرنسي فرنسوا جيرو في زيارته الأخيرة للبنان حيث شدّد على ضرورة الحوار، ونائب وزير الخارجية الأميركية طوني بلينكن في زيارته الأسبوع الماضي». وتشير المصادر إلى «الموقف التقليدي للولايات المتحدة في دعمها الحوار، فهي التي ضغطت على السعودية وتيار المستقبل». واعتبرت المصادر «أنّ انسحاب «المستقبل» من الحوار سيضعه في موقف حرج»، مشيرة إلى «أنّ المواقف والتصريحات المتناقضة بين حزب الله وتيار المستقبل، تعكس خلافاً جدياً تجاه الملفات المختلف عليها، لكنها لن توقف الحوار».

«المستقبل»: لن ننسحب

وأكدت مصادر بارزة في تيار المستقبل لـ«البناء» «أن الحوار ضرورة وطنية لتهدئة الأوضاع وتخفيض مستوى الاحتقان، ومستمرون فيه لا قرار بتأجيله، مشيرة إلى «أنّ الكلام عن اتجاه «المستقبل» إلى الانسحاب من الحوار غير دقيق، فأيّ موقف رسمي لم يصدر من «التيار» في هذا الشأن».

ولفتت إلى «أنّ السجالات الإعلامية تؤكد «أنّ هناك تبايناً استراتيجياً بين حزب الله و«المستقبل»، في الملف اليمني، وفي كلّ ملفات المنطقة». وشدّدت على «أنّ هذه التصريحات المتبادلة هي تصريحات سياسية، وضمن التأكيد على استمرار الحوار الذي يصرّ عليه الجميع».

ولفتت مصادر «المستقبل» إلى «أنّ طبيعة الحوار لا تلغي التباين في وجهات النظر ولا تسقط وجهة نظر فريق على الآخر، فهي تهدف إلى الوصول لمساحات مشتركة وإنضاج تسوية تنهي الفراغ الرئاسي».

وأكدت المصادر موقف تيار المستقبل الواضح بضرورة إبعاد لبنان عن التطورات في سورية والنار الإقليمية والعودة إلى الداخل، والنأي بلبنان عن الزلازل المحيطة به».

وفي سياق آخر، دعا رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في تغريدة عبر «تويتر» إلى إجراء تعديلات على الطائف لا تجعل من الوزير يتحكم بالإدارة، لكن من دون المسّ بجوهر الاتفاق. ولفت إلى «أنّ الطائف كان تسوية سياسية أتاح للحزبية على شتى التلاوين الإمساك بالإدارة على حساب الكفاءة.

... و«المستقبل» لا يمانع

وتعليقاً على تغريدة جنبلاط، أكد عضو كتلة المستقبل النائب محمد الحجار لـ«البناء» «أنّ كلام جنبلاط لا يستفزّ الطائفة السنية»، وأشار الحجار إلى «أنّ جنبلاط ربما قصد بكلامه الصلاحيات المعطاة للأحزاب في التأثير على عمل الإدارات في الدولة، خصوصاً عبر صلاحية الوزراء الذين ينتمون في غالبيتهم إلى أحزاب سياسية لا سيما في ظلّ ما يحصل في الجامعة اللبنانية ووزارات أخرى».

وإذ أشار إلى «أنّ تيار المستقبل يختلف مع العماد ميشال عون في رؤيته لاتفاق الطائف»، أكد الحجار «أن لا شيء منزل وكلّ الاتفاقات المعقودة هي من صنع البشر ويمكن تغييرها أو تعديلها، وبالتالي أنّ اتفاق الطائف أتى كحلّ بعد حرب أهلية عصفت بلبنان ولم ينفذ، ونحن لا نمانع إعادة النظر فيه أو تعديله شرط تطبيقه بالكامل».

التعديلات بديل عن إعادة نظر جذرية بالنظام

وأكد النائب الأسبق لرئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي لـ«البناء» أن التعديلات في الطائف هي البديل عن إعادة نظر جذرية بالنظام»، لافتاً إلى «أنّ رؤية جنبلاط استباقية للحؤول دون الذهاب إلى مواقع متقدّمة في رفض الصيغة الدستورية القائمة». واعتبر «أنّ وجهة نظر جنبلاط يجب أن يتلقفها من يعتقد أنه يتمسّك بامتيازات قائمة وواهية، حتى لا تتحوّل هذه الامتيازات إلى سبب من أسباب تفجير الصيغة برمتها».

أمنياً، بوشرت التحقيقات مع الموقوف خالد حبلص في فرع المعلومات في بيروت. وتبيّن أنه عمد إلى تغيير شكله حيث بدا حليق الذقن واكتسب وزناً ما سمح له بالتجوّل براحة إلى حدّ ما. وعلم «أنّ حبلص صرّح باسم غير اسمه بعد توقيفه لتضليل القوى الأمنية، إلا أنه عاد واعترف بهويته الحقيقية بعد مواجهته بالوثائق، كما كانت في حوزته أوراق ثبوتية مزوّرة». وأشارت المعلومات إلى أنّ حبلص كان يقيم في شقة في الكورة منذ أشهر، ويتنقل بحذر، وقد داهمت القوى الأمنية المنزل المذكور أمس.

توقيف حبلص جنّب لبنان مخاطر أمنية

وأشارت مصادر أمنية لـ«البناء» إلى «أنّ مديرية المخابرات في الجيش كانت تتعقب حبلص منذ أكثر من شهرين». ولفتت إلى «أنّ توقيف حبلص يعتبر مفتاحاً مهماً جداً لمعرفة طرق تنفيذ العمليات الإجرامية السابقة لا سيما أنه لعب دوراً في معارك طرابلس وفي الاشتباكات التي اندلعت مع الجيش، والعمليات المستقبلية القريبة»، مؤكدة «أنّ توقيفه جنّب لبنان مخاطر أمنية».

وإذا لفتت المصادر إلى «أنّ حبلص يُعدّ أخطر من الإرهابي أسامة منصور»، اعتبرت «أنّ خطورة منصور تكمن في كونه حلقة وصل بين العناصر القيادية في جبهة النصرة، في حين أنّ حبلص يعتبر قيادياً ميدانياً والتحقيقات معه ستطول نظراً لما يحمله من معلومات هامة وستتركز على المخطط الذي كان يحضّر له مع منصور وإرهابيين آخرين». ولفتت المصادر إلى «أنّ العملية الأمنية التي نفذت تعتبر من العمليات النوعية التي وقعت على رأس الإرهابيين».

وكانت مدينة طرابلس قد شهدت أجواء من الحذر بعد انتشار خبر مقتل أسامة منصور وأحمد الناظر، حيث عمدت عائلته إلى النزول إلى الشارع، في محاولة لتوتير الأجواء، إلا أنّ الجيش تمكن من إعادة الوضع إلى طبيعته، حيث سيّر الجيش دوريات مؤللة على طول الطريق الدولي من نقطة المئتين حتى البداوي شمالاً، ونفذ انتشاراً في مختلف شوارع المدينة التي سرعان ما سيطر عليها الهدوء التام.

المشنوق لن يترك أيّ متهم

وأكد وزير الداخلية نهاد المشنوق «أننا لن نترك أيّ متهم أو مطلوب للقضاء لا في البقاع ولا في الجنوب ولا في الضاحية ومهما كانت طائفته»، مطالباً هيئة علماء المسلمين بأن يتبيّنوا قبل إصدار بيانات معلوماتها غير دقيقة». وأوضح المشنوق خلال زيارته جريحي فرع المعلومات في مستشفى الروم واللذين أصيبا بجروح بليغة خلال عملية إلقاء القبض على حبلص، «أنّ الإرهاب لا طائفة له ولا دين ولا دولة، لافتاً إلى «أنّ فرع المعلومات اضطر إلى الردّ على حبلص بعد إطلاق النار على عناصرها».

قتلى للمسلحين في القلمون وجرود عرسال

وسقط عدد من القتلى والجرحى للمسلحين في استهداف الجيش السوري لتجمّعاتهم في جرود عسال الورد في القلمون ومنطقة الرهوة في جرود عرسال بالقصف المدفعي والصواريخ الموجهة.

الضوء في نهاية ... (تتمة ص1)

شعبها بعيداً عن العمل السياسي الذي كانوا يدّعون أنه الحلّ الوحيد للأزمة السورية، لكن الواضح أنّ ذلك لم يكن إلا مجرّد كلام رخيص.

الجديد في لقاء موسكو التشاوري الثاني هو أنّ النقاش كان أكثر تنظيماً ومنهجية. صحيح أنّ الدعوات التي وجهها الأصدقاء الروس إلى المشاركين قد واجهت إشكالات من بعض الأطراف، إلا أنّ ذلك لم يؤثر على جدّية النقاش وتوسّعه لكي يشمل الكثير مما كان يدور في أذهان الحضور.

ومن الجوانب التي لا بدّ من الإشارة إليها في إطار ما تمّ في لقاء موسكو الثاني وما سيليه ما يلي:

–1 إنّ جدول الأعمال الذي قدّمه الميسر لهذا الاجتماع كان عاملاً أساسياً في إنجاح المناقشات، حيث كان جدول الأعمال منطقياً في شموليته لكافة المسائل التي تجب مناقشتها، كما جاء مقبولاً في تسلسل المواضيع المطروحة للنقاش. فجدول الأعمال بدأ ببند تقييم الوضع الراهن في سورية، وانتقل بعد ذلك إلى الموضوع الذي يشغل كلّ السوريين ومحبّي سورية وهو توحيد القوى الوطنية لمواجهة التحديات القائمة بما فيها العمل المشترك ضدّ الإرهاب، وبعد ذلك تأتي النقطة الثالثة حول بناء الثقة بين الحكومة والمعارضة، ورابعاً، أسس العملية السياسية بما فيها بيان جنيف. وأخيراً الخطوات التي من الضروري القيام بها للتقدم نحو المصالحة الوطنية وتسوية الأزمة.

وقد أنتج جدول الأعمال هذا والمنهجية التي اتبعها ميسر الاجتماع إجماعاً من كلّ المشاركين على نقاط لم يتمّ الاتفاق عليها بين الحكومة والمعارضات المشاركة منذ بدء الأزمة السورية. وكان يمكن تحقيق إنجاز آخر يتعلق بالبند الثاني المتعلق بمكافحة الإرهاب لو أن بعض المشاركين من المعارضة نجح في التغلب على ذاته وعدم تكرار الخطأ الذي حصل في جنيف عندما أصر وفد ما يسمى بالائتلاف على القفز على جدول الأعمال للوصول إلى استنتاجات خاطئة ما زالت مسؤولة حتى الآن عن فشل جنيف2. وهنا أعود للتأكيد على ضرورة السير بجدول الأعمال كما هو وإخضاع كل المناقشات والتحليلات التي ستتم وفقاً للتسلسل المنطقي الذي وردت فيه. وعلى الجميع أن يعرف أن الوفد الحكومي لديه التكليف والتفويض اللازم لمناقشة كافة العناصر الواردة على جدول الأعمال. ولا نجد أي مبرر للخروج باستنتاجات عاجلة ووهمية غير مبنية إلا على عامل عدم الثقة. ومن جهة ثانية فإن عامل بناء الثقة الأساسي الذي يطالب بترسيخه كل الشعب السوري هو توحيد جهود الحكومة والمعارضات الوطنية لمواجهة آفة ومخاطر الإرهاب وعدم تحويل هذه المهمة النبيلة إلى مجال للتشكيك والمراهنة وتخريب الأجواء الإيجابية التي عكسها التوصل إلى نقاط هامة جداً لا يجوز لأي كان التلاعب بها أو إضعاف مضمونها وتأثيرها.

–2 لقد شهدت سورية منذ عام 2012 تطورات جديدة ليست بالقليلة سواء من حيث بروزها على ساحة الأحداث أو تأثيرها على الوضع العام في القطر، ومن الحتمي تناول هذه التطورات للتوصل إلى حل للأزمة. إن الأخطار التي كانت القيادة السورية قد أوضحتها منذ بداية الأحداث، خصوصاً خطر الإرهاب قد ظهر في شكل لا يدع مجالاً للتفسير وسوء التفكير. وما بروز دور «داعش» و«جبهة النصرة» والدور الإرهابي لما يسمى الجيش الحر وتنظيمات القاعدة الأخرى واعتماد مجلس الأمن لقرارات أساسية في إطار الجهد الدولي للحرب على الإرهاب ومكافحته هي جوانب استجدت بعد جنيف الأول وتفرض على الجميع، خصوصاً في إطار المعارضات الوطنية السورية التي ترفض الإرهاب العمل يداً بيد مع الحكومة السورية والجيش العربي السوري والقوات المسلحة للقضاء على هذا الخطر الداهم الذي لا يهدد سورية فحسب بل يهدد المنطقة والأمن والسلم الدوليين. إن الكثير من الآراء والأفكار التي طرحها الممثل الخاص الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة في سورية كوفي أنان وحتى الأخضر الإبراهيمي تجاوزتها الأحداث ويجب أن تخضع لمناقشات تتعلق بمدى صلاحيتها لمعالجة الوضع العام في سورية. كما أن المهمة التي يقوم بها ستيفان دي ميستورا تطور جديد يجب تناوله بما يستحق من الأهمية والاعتبار.

–3 إن انفضاح الأطراف التي تورطت في دعم الإرهاب على سورية في مخالفة منها لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن رقم 2170، 2178، 2099 التي تلزم الدول في شكل لا لبس فيه بمحاربة الإرهاب تلقي على أطراف المعارضة المشاركة في الحوار، خصوصاً التي ربطتها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بداعمي الإرهاب في السعودية ودول الخليج الأخرى والأردن أو بتركيا وفرنسا وبريطانيا أو بعض الأطراف اللبنانية، التي لن نتردد بالإشارة إليها بالاسم قريباً في حال عدم وقف تورطها في دعم الإرهاب، فإن كل ذلك يحتم علينا إجراء مراجعة للمياه التي جرت تحت الجسر لوضع النقاط على الحروف وضرورة حشد كل طاقات السوريين حكومة ومعارضة لمواجهتها بعيداً عن الانتهازية وازدواجية المعايير التي ما زالت تلف بعمل بعض المعارضات التي لم تحسم موقفها بعد.

–4 يبقى الأهم في كل التطورات هو أن النهوض الجماهيري السوري والوعي الذي يمارسه الشعب السوري خصوصاً التفاف الغالبية المطلقة من أبناء هذا الشعب حول قيادته وجيشه يبقى التطور الأبرز. فطالما كان الهدف الأساسي للجهود المبذولة هو احترام إرادة الشعب السوري، فإن الشعب السوري قد عبّر عن هذه الإرادة في الانتخابات الرئاسية في حزيران وتموز من العام الماضي وكذلك في الخطط والإجراءات التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية السورية لمواجهة التحديات.

إن من يأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار لدى معالجة الأزمة السورية لن يضل الطريق الصحيح لإيجاد الحل الذي ينشده الشعب السوري وأصدقاؤه، ولكل من يتطلع إلى عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع سورية الجميلة بعيداً عن مخططات «إسرائيل» وحلفائها في العالم وأدواتها في المنطقة وفي داخل سورية. وإنه على رغم الأجواء التي حاولت أجهزة الإعلام السعودية وغيرها القيام بها لنشر التشكيك بالإنجازات التي تحققت في لقاء موسكو الثاني، وبصراحة من خلال مساندة بعض الأفراد ممن شارك في اللقاء لهذه التوجهات الإعلامية من خلال تراجعهم عما كانوا قد أجمعوا في التوصل إليه، إلا أن الحقيقة تبقى أن الأصدقاء الروس كانوا شاهداً موثوقاً ونزيهاً على ما تم إنجازه، وأن السوريين وحدهم هم، بمساعدة أصدقائهم المخلصين، القادرون على إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع وطنهم من خلال حوار سوري – سوري وبقيادة سورية ومن دون أي تدخل خارجي.

د. فيصل المقداد

محاولة في استشراف ... (تتمة ص1)

الإرهاب الإسلاموي السلفي المتطرف ضدّ العرب، حكومات ومجتمعات. وقد أدى ذلك، بحسب الدكتور عبد الإله بلقزيز، إلى تعاظم ظاهرة العنف ومصانعه الخمسة: الإيديولوجيات المتطرفة، الفقر والعوز، الاستبداد، المال السياسي، ونُظُم التعليم القاصرة.

رابعاً، استجابةُ الأمة ومواجهتها لهذين التحديين كانتا قاصرتين ما أدّى لاحقاً إلى اندلاع خلافات وصراعات بين قوى المقاومة الفلسطينية ما أفقد قضية فلسطين مركزيتها وأولويتها. وقد أدى اعتماد صيغ تسووية للمصالحة الوطنية إلى فشل مدوٍّ وحوّلها ملهاة مملة في الحياة السياسية الفلسطينية.

خامساً، في ضوء التحديات والممارسات والتحوّلات السالفة الذكر، تستشعر قوى حيّة فلسطينية وعربية، حاجةً وجودية لمراجعة التجارب السابقة وإعادة جدولة الأولويات بتقديم الأهمّ على المهم بدءاً بالانتقال من ممارسة ملهاة المصالحة الوطنية بين فصائل متناقضة في أهدافها وسلوكياتها إلى اعتماد ثقافة المقاومة، نهجاً وممارسة.

في ضوء هذا التشخيص لحال الأمة، اقترحتُ أن يعالج برنامج عمل صاحب الدعوة، أي مركز التفكير والدراسات، الموضوعات الآتية في كتب وندوات فكرية وحلقات مناقشات استشرافية:

1 – الطبيعة التعددية للأمة، ماضياً وحاضراً.

2 – إدارة التنوع في عالم متحوّل.

3 – نحو الدولة المدنية الديمقراطية كأساس للنظام العربي الجديد.

4 – العلاقات العربية– التركية بعد صعود الإسلام السياسي.

5 – العلاقات العربية – الإيرانية بعد صعود الإسلام السياسي.

6 – إعادة بناء مصر، دولةً ودوراً وقاعدةً لنظام عربي اتحادي.

7 – أيّ نظام إقليمي بعد التفاهم الأميركي – الإيراني؟

8 – أيّ دور لـ«إسرائيل» بعد التفاهم الأميركي– الإيراني؟

9 – نحو إعادة جدولة أولويات الأمة في عالم متحوّل.

10 – ما هي قضية العرب المركزية في المرحلة الراهنة؟

11 – إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بما هي حركة تحرير الأرض والإنسان.

12 – هل قيام الكتلة التاريخية ممكن بين القوميين والإسلاميين؟

13 – العرب والكرد مشكلة علاقة في عالم متحوّل.

14 – كيف يمكن الاستغناء عن الأمن الخارجي المستعار؟

15 – إعادة تدوير عائدات النفط لتمويل مشروعات التنمية العربية.

16 – المقاومة ثقافةً ونهجاً.

17 – العلاقات العربية – الروسية في عالم متعدد الأقطاب.

18 – العنف الإسلاموي الأعمى، مشكلةً وحلاً.

19 – إعادة إشراك وانخراط الشباب العربي في العمل السياسي.

20 – العروبة كهوية حضارية أعلى من العصبية القومية.

د. عصام نعمان

سرّ العدوان ... (تتمة ص1)

هيكلية قيادتها وقررت الانسحاب إلى السفن واتخذت قرار الإبحار باتجاه المحيط الهادئ لمواجهة ثنائي منتدى شانغهاي أي الصيني الروسي، وترك العالم العربي يتخبط وحده، بل يأكل بعضه بعضاً في إطار خطة ومشروع تدمير الجيوش العربية واستنزافها حتى لا يبقى في المنطقة المحيط بالكيان الصهيوني أي قوة سوى قوة الجيش الصهيوني الغاصب.

ثالثاً: إن واشنطن هي من كان ولا يزال يقف وراء الحروب بالوكالة في منطقتنا العربية الإسلامية منذ إعلان صدام حسين الحرب على جارته إيران الإسلامية مروراً بحروب الخليج الثانية والثالثة وصولاً إلى نشر أنواع وأشكال جيوش المنظمات الإرهابية من «قاعدة» و«داعش» و«نصرة» وووو... وذلك حفاظاً على أمن وسلامة القاعدة الأميركية المتقدمة أو حاملة طائراتها الأهم في منطقتنا أي «إسرائيل»، وأن ذلك سيتصاعد أكثر فأكثر كلما شعرت واشنطن بتعاظم حجم الخطر على هذا الكيان أو قرب تفككه ونهايته المحتومة.

رابعاً: إن واشنطن لا تفهم لغة ولا أدبيات ميدانية أو حتى حول طاولة المفاوضات والحوار إلا لغة القوة والحزم، وما حالة العلاقة المتأرجحة بينها وبين طهران، والتي تتوزع بين التهديد الفارغ باستخدام القوة ضدها، والرضوخ المكره آو الإذعان إلى كثير من مطالب إيران المشروعة في مراحل مختلفة من مفاوضات النووي إلا مثالاً صارخاً وواضحاً وشفافاً على ما نقول.

خامساً: إن واشنطن وعلى رغم كل ما تقدم لا تزال تحلم بأن تبقي على نفوذها وهيمنتها على هذه المنطقة الحساسة والمصيرية والاستراتيجية الأهم من العالم حتى وهي تتقهقر آو تنقلب على عقبيها آو تضعف وتهزل، وذلك خوفاً من صعود عالم جديد تتزعّمه روسيا على مستوى العالم وإيران على مستوى المنطقة، وبالتالي فإنها ستظل تناور من أجل تخفيف خسائرها قدر المستطاع وتحرص على ألا تسلم بالهزيمة المطلقة آو تسمح بها.

إذا كان هذا صحيحاً، وهو كذلك باعتباره القدر المتيقن والقاسم المشترك بين العديد من القوى والتيارات والأحزاب بل وحتى الدول المتبرمة من سلوك واشنطن والرياض الأحادي والديماغوجي، فإن سؤالاً مركزياً يطرح نفسه هنا وبإلحاح في ظل الكم الهائل من الأقاويل والادعاءات في شأن ما يجري في المنطقة منذ بدايات ما أصر الغرب ومن ورائهم بعض أذنابهم أن يسميه بالربيع العربي.

ألا وهو:

من هو المهدد الفعلي والحقيقي والواقعي للأمن القومي العربي؟

أميركا والعدو الصهيوني والمملكة السعودية الذين تجرأوا على إعلان الحرب على الشعب اليمني المظلوم بعد أن تآمروا على فلسطين منذ مشروع فهد في فاس إلى مشروع عبد الله في لبنان وما قبلهما وبعدهما من ترك غزة وكل فلسطين والوطن العربي تحت رحمة الجوع والعطش والتهديد والوعيد والعدوان الأميركي الصهيوني المستمر منذ عام 1948 ولم يحزموا أمرهم يوماً لا من أجل تشكيل قوة عربية مشتركة ولا تحالف دولي إلا لغزو بغداد في عام 2003 آو اليوم من أجل إعادة الهيمنة والنفوذ والسيطرة على اليمن والتحكم بقراره بحجة إبعاد شبح النفوذ الإيراني!

أم إيران الإسلامية التي ومنذ اليوم الأول لقيام دولتها الفتية وهي تدفع أثماناً باهظة من أمنها القومي المباشر ومن لقمة عيش شعبها ومن دون منة أو أذى من أجل فلسطين ولبنان وسورية والعراق واليوم اليمن أيضاً وأيضاً.

ألا يعرف حكام الرياض أسماء الموفدين الأجانب والعرب الذين لم ينقطعوا من زيارة طهران ومنهم سعوديون متمولون أثرياء ومترفون ومن صلب العائلة المالكة، وما هي الوعود والإغراءات التي حملوها للقيادة الإيرانية العليا ومنها الحصول على كل ما تريد من النووي السلمي وغير السلمي، مقابل أن تسكت عن فلسطين وتخرجها من أولويات سياساتها؟

ألا يعرف هذا الكلام الوليد بن طلال وهو الذي ترك كلامه بالصوت والصورة في أروقة أحد مطابخ صناعة القرار في طهران مع وعود باستثمارات كبرى في إيران!؟

ألا يعرف هذا الكلام وزراء ومسؤولون عرب وخليجيون كبار!؟

ألا يعرف هذا حتى سفراء هذه الدول مجتمعة في طهران!؟

ألا يعرف هؤلاء جميعاً ماذا كان جواب طهران لهم!؟ وماذا كان فحوى إلحاح هؤلاء الموفدين؟

ألم يتوسلوا طهران لبدء حوار جدي مع واشنطن وهم سيقبلون بعد ذلك بكل شيء منها ويتحملوها كما هي!؟

بل ويغدقون عليها استثماراتهم من كل حدب وصوب.

ما الذي جرى الآن حتى أصبحت إيران مهددة للأمن القومي العربي!؟

فها هي تفاوض واشنطن كما تريدون وأكثر.

وها هي لا تضع العصي في دواليب تسوية فهد ولا عبد الله إكراماً لكم ولبعض المراهنين عليكم آو على أميركا من الفلسطينيين.

لماذا لا تقولوا الحقيقة لشعب نجد والحجاز والجزيرة العربية وللرأي العام العربي والإسلامي بكل صراحة ووضوح:

لقد خسرنا الرهان على إخضاع إيران كما على تطويعها وأن واشنطن باعتنا وأن واشنطن هذه إنما باعتنا لأنها هي الأخرى خسرت نفس الرهان.

وأنه آن الأوان لنقوم بالخطوة الحمقاء الأكثر إيلاماً في حياة المترفين العاجزين:

علي وعلى أعدائي يا رب.

وأننا سنحرق المنطقة من أجل الدفاع عن أموالنا وترفنا وعروشنا بعد أن وصلت النار إلى مخادعنا، وأن الأميركي الذي عولنا عليه مو بس يعرف ويشير إلى ذلك بالبنان بل وقاعد يتفرج علينا...!

أليست هذه هي حقيقة عدوانكم على اليمن وشعبه الفقير المسكين الذي لا ذنب له إلا أنه قرر الانعتاق من هيمنتكم وإعلان استقلال قراره والبحث عن طريق العيش الكريم بعيداً عن عبث ميليشياتكم المترفة منها والتكفيرية...!؟

محمد صادق الحسيني

حدثان في نيسان ... (تتمة ص1)

أما الحدث الثاني فهو الذي شهده العرب قبل 12 عاماً مع احتلال بغداد، وهي واحدة من أهم عواصمهم العربية وأغلاها عليهم، وذلك حين دخلت دبابات الاحتلال الأميركي وحلفائه ساحات عاصمة الرشيد وجسورها وأحيائها، وحين دخلت عصابات الاحتلال متحفها التاريخي ونهبت محتوياته (لاحظ متى بدأ نهب الآثار التاريخية والمعالم الحضارية وتدميرها في العراق ثم سورية)، كما دخلت القصور والوزارات (ما عدا وزارة النفط، والنفط هو الهدف الثاني المعلن للإدارة الأميركية من حربها على العراق بعد أمن الكيان الصهيوني)، ودمّرت المؤسسات وحلت جيش العراق وقواه الأمنية وأطلقت احتراباً أهلياً بدأته بدستور طائفي وعمقته بمحاصصة طائفية، ثم «بهندسة» حرب بين العراقيين لوقف حربهم على الاحتلال، وألغت من قاموس السياسة العراقية كل المفردات التي تجمع بين مكونات البلد الواحد، فلم يعد في العراق غير الطوائف والمذاهب والأعراق، ولم يعد العراقي يُصنف إلاّ بانتمائه الطائفي والمذهبي والعرقي لتتحول مكونات المجتمع الواحد إلى متاريس قتالية، وأهدافاً لعمليات التفخيخ والتفجير التي انتقم بها المحتل وأدواته من بطولة شعب قاوم الاحتلال بكل بسالة، وأفشل مشروعه الخطير، وهزم جيوشه فمنعه المحتل من الانتصار...

وإذا كان الحدث اللبناني الذي بدأ داخلياً في 13 نيسان 1975، قد تطوّر باتجاه احتلال صهيوني بلغ ذروته مع عام 1982 باحتلال بيروت العاصمة اللبنانية وإدارة أشرس الحروب الطائفية والمذهبية بين اللبنانيين، فإن الحدث العراقي الذي بدأ باحتلال بغداد العاصمة العراقية، قد تطوّر بالمقابل باتجاه إطلاق نزعات غلب عليها الطابع الطائفي والمذهبي والعرقي حتى بات ممكناً لجوزف بايدن نائب الرئيس الأميركي أن يتحدث اليوم عن «كونفيديرالية» بين العراقيين مذكراً بما سبق أن طرحه كمشروع لمستقبل العراق حين كان شيخاً في الكونغرس الأميركي.

وبهذا المعنى فالحدثان يشتركان في أنهما «ثمرة» تفاعل بين ثغرات في الداخل ومؤامرات من الخارج، ولكنهما يشتركان في أنهما بالمقابل لم يخضعا لتحليل عميق مجرّد من الأهواء والعصبيات والأحقاد، وأن الأطراف المعنية بالحدثين، سواء الداخلية أو الخارجية، لم تقم بالمراجعات النقدية الجريئة لسلوكها لكي تعيد تحصين مجتمعاتها ودولها بما يحميها ويحمي الأمّة كلها من تداعياتها.

لقد هربنا جميعاً في لبنان وخارجه من الإضاءة على دروس الحرب المفروضة علينا وعبَرها. ومع وقف النار أسدلنا الستار على أخطاء وخطايا وقعنا بها جميعاً، فدمّرنا ما دمرنا من بلادنا، بشراً وحجراً، عمراناً واقتصاداً ونسيجاً اجتماعياً، وسمحنا للرياح الزاحفة إلينا أن تحمل معها سموم تلك الحرب إلى عموم المنطقة، كما سمحنا لقوى الهيمنة وأدواتها أن تعيد صياغة مصطلحات التعريف باجتماعنا ومكوناته، وبدولنا وجهاتها، وغابت العروبة كهوية عن خطابنا والتزامنا، لا بل «نعيناها» أكثر من مرة، ولم نكن نجد حاجة لاستدعائها إلا بغرض محاربة أمم مجاورة تشترك معنا في العقيدة والحضارة والمصالح والمخاطر، كما غابت الوطنية كرابطة بين أبناء البلد الواحد لصالح عصبيات مدمّرة ومص